اقتصاد

فوق الطاولة

سحب البساط

عامر الياس شهدا

مع صدور المرسومين الرئاسيين رقم (٣) و(٤) لعام ٢٠٢٠، توحي التحركات من قبل البعض، أن الأمور أصبحت مكشوفة وأكثر وضوحاً، إذ إن مفعول المرسومين تجلى بسحب البساط من تحت أقدام البعض، فسارعوا لطرح الحلول والعروض قبل أن يصحو المجتمع من الصدمة، إلا أن المجتمع السوري بات أكثر وعياً، وأكثر نضجاً، بعد المعاناة الطويلة التي عاشها.

علمت عن طريق الصدفة أن هناك البعض، والقليل جداً، من مستثمرين ورجال أعمال، يتقدمون بشكل انفرادي بعروض ملفتة للنظر، ويتذاكون هم وبعض المسؤولين عن تأمين السلع والمواد الأولية لبعض الصناعات، وبالذات صناعة الأعلاف الخاصة بالدواجن، إضافة للسكر، وتفضي اجتماعاتهم بالمسؤولين إلى تسطير كتاب إلى رئيس الوزراء، يطلبون فيه السماح لهم باحتكار استيراد الأعلاف وموادها الأولية، وتصنيع بعض أنواع منها، لقاء تخفيض أسعارها بنسبة ٥٠ بالمئة، ما سيخفض سعر الفروج بالنسبة نفسها، وطبعاً لا يفوتهم أن يسلطوا الضوء على ما سينتج عن ذلك من خلق فرص عمل، وتنامي التصدير، وأن هذا الفعل وطني ولمصلحة الوطن.. وغيره من إغراءات مكشوفة أهدافها.

أعادنا هكذا تذاك إلى نظرية الصدمة لدونالد كاميرون، والعلاج بالصدمة الاقتصادية لميلتون فريدمان، حيث تقول إن كل أفكارنا ومشاعرنا وأخلاقنا تأتي من مصدرين؛ ذكريات الماضي وإدراك الحاضر.

بديهياً، عند توقع كارثة، يكون الفعل هو التخزين استعداداً لمواجهتها، وعند وقوعها نجد أن هناك أشخاصاً مقتنعين بضرورة التحرك سريعاً بغرض التغيير الدائم في مسارات رأس المال قبل عودة المجتمع إلى ظروف أكثر وطأة من الكارثة، أي وقوع الأضرار دفعه واحدة، لذلك نجد بعض الذين تأثروا بسحب البساط من تحت أقدامهم نتيجة المرسومين يسرعون في التصرف قبل أن تصبح الصدمة مكشوفة على صعيد المجتمع فتفقد جزءاً كبيراً من فاعليتها.

نذكر لكم بعض ما ورد في كتاب معالجة الصدمة للكاتبة الكندية المعروفة نعومي كلاين إذ تقول: إن التعبير الدقيق الذي يصف سقوط الحدود بين الحكومات وشركات الأعمال أو رجال الأعمال ليست الليبرالية ولا الرأسمالية، إنها المؤسساتية، ومن أهم ميزاتها التحويلات الضخمة للثروات من يد القطاع العام إلى يد القطاع الخاص، واتساع الهوة بين أصحاب الثراء الفاحش وضحايا الفقر.

اختصرت كلاين واقعنا الذي نعيشه اليوم، وهذا الاختصار يجعلنا نعتمد ما قاله كاميرون بخصوص مصادر أفكارنا وأخلاقنا من خلال ذكريات الماضي، وهذا يضعنا أمام تساؤلات عدة، من أبرزها: أليس الذين يقدمون عروضاً بالاستيراد شرط تمويل المركزي وبنفس شروط مؤسسة التجارة لتخفيض أسعارهم بنسبة ٥٠ بالمئة هم أنفسهم من كان يتم تمويلهم ويقومون بالاستيراد؟

لنأخذ قطاع الدواجن كمثال، لماذا اليوم بالذات يقدمون مقترحات لتخفيض أسعار وحل مشاكل القطاع وهم في السابق كانوا يوردون الأعلاف لهذا القطاع؟ وهل معاناة قطاع الدواجن وليدة اللحظة أم منذ أكثر من ثماني سنوات؟ وهل خلقت معاناة هذا القطاع الذي أخذناه مثالاً بعد صدور المرسومين ٣– ٤؟ وهل المرسومان تسببا باستفزاز الفكر كي تطرح حلول لتخفيض أسعار المنتجات من أعلاف وفروج، وحلول لخلق فرص عمل وحلول لتنمية التصدير؟ طالما هناك إمكانية لتخفيض الأسعار بهذه النسبة نسأل: ما الذي حصل بعد صدور المرسومين؟ هل أصبحت الأسعار العالمية للمواد الأولية للأعلاف أقل؟ ماذا حدث حتى خلقت هذه الإمكانية لعرض تخفيض الأسعار ٥٠ بالمئة؟

والسؤال الأكثر مركزية: كيف كان يتم التسعير من قبل الجهات المسؤولة أمام تلك العروض؟ هل هي حلول جاهزة أم ماذا؟

ونسأل عن شروط التمويل، فالأعلاف ومثلها السكر، يتم تمويل جزء كبير منها، ولكن هل هذه الشروط تجعل فارق السعر ٥٠ بالمئة؟ أليس مستغرباً أن يكون تسعير كيلو السكر في السورية للتجارة ٣٥٠ ليرة ويعرض بعد صدور المرسومين بسعر ٤٨٠ ليرة من قبل القطاع الخاص بفارق ٤٣بالمئة بين السعرين؟ هل الشروط تخفض التكاليف بهذه النسبة؟

يبدو لنا أن المرسومين، فعلاً؛ سحبا البساط من تحت أقدام البعض، وأن السرعة في التحرك إنما هدفها تغيير مسارات رأس المال لا أكثر، فمسارات رأس المال قبل المرسومين كانت توجه باتجاهين؛ الاستيراد والعمل على رفع سعر الصرف لعكسه على الأسعار والحصول على أرباح فاحشة التي أثرت على المستوى المعيشي للمواطن.

اليوم وبعد صدور المرسومين، لن يكون هناك تأثير لمسارات رأس المال على سعر الصرف إلا إذا تم التراخي بالرقابة، لذلك لا بد من التحرك بشكل سريع لتغيير المسار باتجاه استغلال الحاجة لتسريع حركة رأس المال لحصد الأرباح بطريقة الاحتكار لاستيراد مادة معينة تحت غطاء توصيف الحالة وطرح الحلول لها.

نتمنى على أصحاب القرار أن يكونوا مدركين لهذا الأمر، ولما فيه من مصلحة للاقتصاد الوطني ومصلحة لمسارات رأس المال العام.

الصناعيون والحكومة.. مطالب ووعود

خميس: لابد من إصدار قرارات جريئة وسياستنا الاعتماد على الذات

هناء غانم

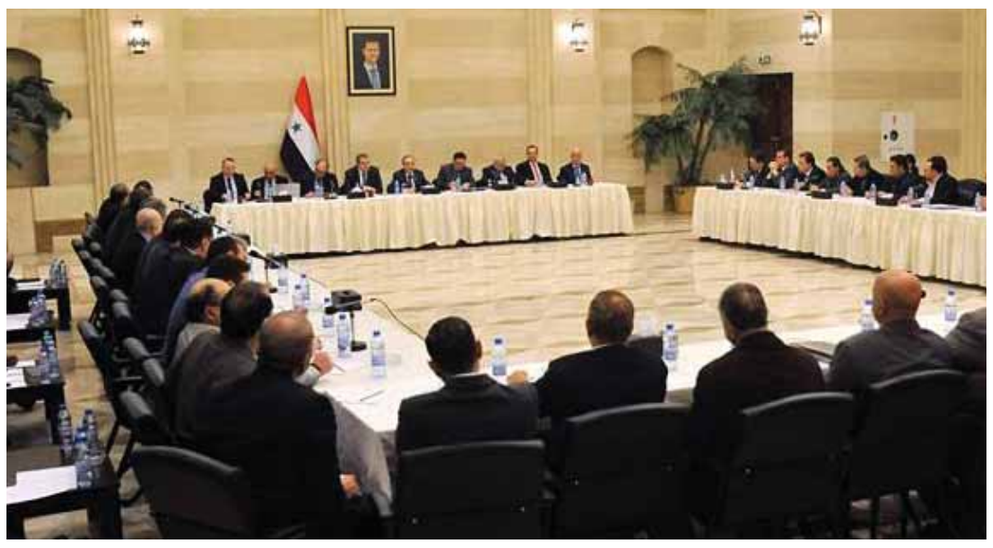

حفل الاجتماع الذي عقد الخميس الماضي بين الحكومة والصناعيين بجملة من الوعود مقابل جملة من المطالب، إذ أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الصناعيين شركاء حقيقيون بكل الإجراءات، والصناعة هي النواة الأهم للاقتصاد، وأن أي منشأة كانت قبل الحرب يجب أن تعود إلى العمل، لافتاً إلى أن هذا يتطلب خطوات من الفريق الحكومي لإعادة إقلاع الصناعيين بكل معاملهم وهي مسؤولية الجميع.

ولم ينف خميس وجود تحديات وخلل في آلية التعامل يجب تذليلها، فهناك مطالب قابلة للتحقيق وأخرى غير قابلة للتحقيق، مشيراً إلى أن الحديث دائماً يكون حول الضرائب، قائلاً للصناعيين: «إذا لم تحل يعني أننا مقصرون بجزء، وأنتم مقصرون بجزء، ما يتطلب خطوات من الفريق الحكومي لإعادة إقلاع منشآت الصناعيين كافة، لذلك لابد من إيجاد آلية جديدة لإصدار قرارات جريئة، لأننا لم نعد نريد نظريات، ولا نتبادل الاتهامات»، مؤكداً أن السياسة اليوم هي الاعتماد على الذات».

بدوره، أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي أن مواردنا وفيرة، ولكن إدارتها الحالية ضعيفة، موضحاً أن ما يجري من الأحداث على الساحة الاقتصادية يؤكد علينا اليوم أن نفكر خارج الصندوق، لأنه لم يبق لنا سوى الإنتاج بكل قطاعاته الصناعية والزراعية باعتباره المورد الوحيد للقطع.

وانتقد صناعيون الحكومة لجهة حديثها المتكرر عن أن الصناعيين شركاء مع الحكومة وأنه لابد أن يكون هناك نهج جديد، وقال البعض: «كفانا تكراراً لهذه اللقاءات التي تتكرر منذ عشرات السنين، كفانا العمل بسياسية الفعل ورد الفعل.. نحن بحاجة إلى نسف البيئة التشريعية القديمة وخلق بيئة جديدة».

وأفرغ الصناعيون ما في جعبتهم من هموم وعقبات تعترض مسيرة العمل الصناعي وإقلاع المنشآت، متفقين على أن الشعار الأهم هو الإنتاج ثم الإنتاج ثم الإنتاج وصولاً إلى التصدير لتحسين سعر الصرف الذي يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية وتحسين الوضع المعيشي، إضافة الى تأمين حوامل الطاقة من كهرباء ومازوت وفيول وحتى الغاز، والأهم السياسيات والقرارات الحكومية التي تقف حجر عثرة أمام مسيرة الصناعة الوطنية وأن الهم الأساسي هو السياسة النقدية وتقلبات سعر الصرف.

وبين الشهابي لـ«الوطن» أن الفريق الاقتصادي يعمل بعقلية الجباية بدل الحماية، واستهجن الشهابي من أن البيئة الاستثمارية العامة تنحاز إلى التجارة لأسباب لا نعرفها لافتاً إلى أهمية أن يكون هناك حق فيتو لوزارتي الصناعة والاقتصاد لأننا نريد اقتصاد إنتاج ومعامل وليس اقتصاد معابر.

مطالب صناعية

وعن مطالب الصناعيين، بين الشهابي أنه تم إعداد مذكرة متكاملة حولها، وقدمت للحكومة، تؤكد أهمية إلغاء جميع الغرامات والفوائد على المكلفين في المناطق المتضررة، وإعفاء المكلفين عن عام ٢٠١٦ وما بعد من غرامات التأخير، علماً بأنه تم تكليفهم في عام ٢٠١٩.

ومن أبرز ما تضمنته المطالب أيضاً، معالجة الثغرات الموجودة في المرسوم ١١ الخاص بالإنفاق الاستهلاكي، بحيث يتم فرض الإنفاق على المواد الأولية عند الاستيراد والقيمة المضافة يتحملها المستهلك وليس المُصنع، وكذلك إعفاء الصناعات التصديرية مع تأكيد إيجاد تشريع ضريبي خاص بالمناطق المتضررة ومنحه الإعفاءات اللازمة للمساهمة في إعادة إقلاعها، وزيادة مبالغ دعم التصدير وتوسيع الشرائح المستفيدة منها.

ومن المطالب بحسب الشهابي، تخفيض نسب الشرائح الضريبية للأرباح الصافية، مع منح الصناعيين مهلة عامين لتسديد الذمم المالية المترتبة لفواتير الكهرباء والتريث بتحصيلها إلى حين إقلاع المنشآت بعد إعفائهم من جميع الغرامات والفوائد والرسوم للمبالغ المستحقة على فواتير الكهرباء، وإصدار تشريعات جديدة للحدّ من تأثير قانون «سيزر» الأميركي، ودعم المنتج الوطني، وقبول قصر الحجز الاحتياطي للقروض المتعثرة بما يضمن حق الدولة والسماح للصناعي بالتصرف بجزء من ممتلكاته ليتمكن من تسديد القروض المترتبة على المنشأة وتمويل إعادة الإنتاج.

إضافة إلى ربط الاستيراد بالتصدير من خلال بيع جزء من القطع الناتج عن التصدير لمصلحة المستوردين لبعض السلع ذات الأهمية، وإيقاف تمويل المستوردات نهائياً لجميع البضائع، وفي الوقت ذاته التشدد بمنح إجازات الاستيراد واقتصارها على المواد الأولية لتنشيط عجلة الإنتاج والسلع الأساسية غير المنتجة محلياً، والاهتمام بتصحيح سعر الصرف، وخاصة للحوالات الواردة إلى القطر، وإعادة تفعيل مكاتب الحوالات، والتخفيف من الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها وزارة المالية لتحصيل بعض المبالغ المرتبة على الصناعيين، كإلغاء إجراء منع السفر بحقهم، إضافة إلى وضع ضوابط لعملية الإقراض بالليرة السورية، بحيث تكون الغاية منها تنموية وليست للمضاربة كما هو الحال في الوضع الراهن.

توصيات اقتصادية

إضافة لتلك المطالب، وغيرها مما تضمنته المذكرة، لفت الشهابي إلى تقديم توصيات شاملة تسهم في تعافي الاقتصاد الوطني، وتتركز على إعادة العمل بإجراء اتفاقيات ثنائية مع الدول الصديقة والتعامل بالعملات المحلية لتجاوز العقوبات الاقتصادية، وتفعيل دور مجالس الأعمال مع تلك الدول، والاهم استصدار مرسوم بإعفاء المعامل المتضررة والتي دمرت كلياً أو جزئياً من رسوم نقابة المهندسين ورسوم البلدية وفوائد القروض وكل الرسوم الأخرى، في حال إعادة بنائها إلى ما كانت عليه قبل تدميرها من العصابات الإرهابية، وتيسير تمويل المشاريع الصغيرة عبر طرح قروض بفوائد رمزية وبشروط ميسرة وتقسيط مريح.

وتضمنت التوصيات أيضاً تسهيل النقل والتجارة مع الدول المجاورة، وتخفيض كلفة النقل البري والبحري والجوي، والعمل على جذب الاستثمارات السورية الخارجية كأولوية حكومية حالية، عبر حل مشاكل القروض القديمة العالقة، وغيرها من معوقات العمل، وتطوير وأتمتة نظام الضرائب، وتطوير قانون الجمارك، إضافة إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق الخارجية ودعم وتنشيط الابتكار والبحث العلمي وربطه بقطاع الأعمال عبر محفزات خاصة، كذلك دعم البرنامج الوطني للجودة وتوسيع عمله ونشر ثقافته بالتعاون مع الغرف الصناعية وإنشاء مركز تحديث الصناعة وإدارة البرامج، وتفعيل دور شركات الصرافة بإعادة أموال قيمة المواد المصدرة.

مطالب: ربط الاستيراد بالتصدير وإيقاف تمويل المستوردات وتصحيح سعر صرف الحوالات

٩ مستثمرين أجانب رخصوا مشاريع بـ٣٤ مليار ليرة ثلاثة منها قيد التنفيذ

علي محمود سليمان

صرّح مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ«الوطن» بأن عدد المشاريع المشملة خلال العام الماضي (٢٠١٩) بلغ ١١٨ مشروعاً، بتكلفة تقديرية ١٩٢ مليار ليرة سورية، وهي توفر حوالي ٨٦٨٢ فرصة عمل.

ووصل عدد المشاريع المنفذة في العام الماضي إلى أعلى مستوى منذ سنوات، فبلغ ١٦ مشروعاً، منها مشروعان قيد التشغيل التجريبي، بتكلفة تقديرية تصل إلى ٦,٧ مليارات ليرة سورية، وهي تشغل حوالي ٦٨٠ عاملاً.

وكشف دياب عن تشميل ٩ مشاريع أجنبية، بتكلفة تقديرية ٣٤ مليار ليرة سورية، وتوفر حوالي ١١٢٨ فرصة عمل، ودخلت ثلاثة مشاريع أجنبية جديدة حيز التنفيذ، جرى تشميل اثنين منها في العام ٢٠١٩.

وبلغت نسبة المشاريع قيد التنفيذ ٣٣ بالمئة من المشاريع التي جرى استقطابها في العام الماضي، وبلغت التكلفة التقديرية لتلك المشاريع ١١٩ مليار ليرة سورية، وهي قادرة على تشغيل ٢٤٩٥ فرصة عمل جديدة.

وبين دياب أن القطاع الصناعي حصد النسبة الأعلى في المشاريع المشملة خلال ٢٠١٩، حيث كان نصيبه ٦٢ بالمئة من إجمالي تلك المشاريع، والتي تركز معظمها في محافظتي حماة وريف دمشق.

وأشار إلى إضافة عدة خدمات للهيئة العام الماضي، من أبرزها تلك المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية، والعمل وتسجيل العمال، والتربية وترخيص المنشآت التعليمية، والتخطيط الإقليمي، والموافقة على التموضع المكاني للمشاريع، والإعلام وترخيص المشاريع الإعلامية، والشؤون الاجتماعية والعمل، وبطاقة عمل غير السوري.

إضافة للخدمات المتعلقة بالعدل وتوثيق وتصديق الوكالات، والنفط والثروة المعدنية والتخصيص بمواقع الثروات المعدنية، والسياحة وترخيص المنشآت السياحية، والصحة ودراسة الموافقات المبدئية لمنشآت معامل الأدوية.

ونوه بأن الهيئة عملت على إعداد الدليل الإجرائي لإعادة رسم خريطة الإجراءات بالاستفادة من وجود التمثيل والتفويض للجهات العامة المعنية في مركز خدمات المستثمر، وكذلك ضبط آلية تقديم الخدمات التي اقتضت خصوصيتها وإجراءاتها أن تبقى مرتبطة بالجهة الفنية المعنية، وذلك من خلال ربطها بزمن ومصدر محددين، مع عدم فصل الشق المالي عن الشق الإجرائي، وتنظيم العملية المالية المنبثقة عن العملية الإجرائية من خلال وجود ممثلين فاعلين لكل من وزارة المالية والمصرف التجاري السوري والمصرف المركزي، وكانت المحصلة عدداً من الأدلة الإجرائية أبرزها دليل التأمينات الاجتماعية ودليل قطاع التربية ودليل الجمارك العامة.

الترخيص للجمعيات السكنية متوقف حالياً.. ويتطلب موافقة رئاسة مجلس الوزراء

مدير شركة عيّن عمالاً وهميين وقبض رواتبهم!

الوطن

كشف مدير في وزارة الأشغال العامة والإسكان لـ«الوطن» عن قيام أحد المديرين السابقين لشركة إنشائية بتعيين عمال وهميين في الشركة بغية قبض مستحقاتهم، وهو الآن يدير إحدى الشركات الخاصة، فيما لم يؤكد معاون وزير الأشغال العامة والإسكان للشؤون القانونية والمالية محمد سيف الدين ذلك الأمر.

وأكد سيف الدين لـ«الوطن» حلّ حوالي ١٠٠ جمعية تعاونية قبل صدور المرسوم القاضي بحلّ الاتحاد التعاوني السكني، مع التوجيه بدمج بعض الجمعيات بهدف جعل هذا القطاع أكثر رشاقة من قبل، وتضيق دائرة العمل، ليسهل ضبط هذا القطاع بشكل أكبر، حتى لا يكون فيه مكان لمن لا يعمل.

وبين سيف الدين وجود حالات انتساب من المواطنين في أكثر من جمعية، وبالتالي بهذه الطريقة سوف تتمكن الوزارة من وضع يدها عليهم كون القانون لا يسمح بذلك.

وأكد أن الترخيص للجمعيات السكنية متوقف حالياً في وزارة الأشغال العامة والإسكان، وأن إنشاء أي جمعية يحتاج موافقة من رئاسة مجلس الوزراء حالياً، وأي جمعية سكنية لا تباشر عملها خلال عام من تاريخ استلامها الأرض تحلّ بموجب القانون.

وأكد سيف الدين أن الوزارة منحت أراضي للجمعيات السكنية مؤخراً لتعود إلى نشاطها، وخاصة في دمشق وريف دمشق، مشيراً إلى أن الوزارة كانت قد باشرت بعمليات جرد الموجودات والمطاليب وتدقيق الأمور المالية في مراكز الاتحاد في المحافظات، ومن المتوقع أن تنتهي عمليات الجرد مع بداية الشهر المقبل (شباط).

أما فيما يخص بعض المحافظات التي تعاني ظروفاً خاصة، كوجود الإرهابيين، فقد شدد سيف الدين على أن حقوق المواطنين فيها محفوظة.

وبين أن عزل مدير التعاون السكني السابق في الوزارة كان سببه خطأ إدارياً، أدى إلى تأخير أحد الأجوبة في الصدور إلى الوزارة مدة عشرة أيام.

وكشف سيف الدين عن خطة جديدة لإعادة هيكلة الوزارة، وقد ينتج عنها دمج بعض مديريات أو دوائر الوزارة مع بعضها البعض، مع إمكانية إطلاق مسابقة الكترونية تكون الأولى من نوعها على مستوى القطر، لتعيين موظفين جدد لدى الوزارة، وخاصة أنه تم التعميم إلى الجهات التابعة للوزارة لرفع احتياجاتها من الكوادر المطلوبة إذ إنها عانت من تسرب الكادر البشري خلال الأزمة.

ونوّه سيف الدين بأن الشركات الإنشائية التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان تحظى باستقلالية مالية تامة، أي أنها تغطي تكاليفها ومتطلباتها عن طريق العائد الربحي من خلال أعمالها المنجزة، وليس من وزارة المالية حتى من ناحية رواتب الموظفين، مبيناً أنها تحتسب من أرباح الشركات جراء تنفيذ مشاريعها، مشدداً على أن رواتب العمال والموظفين لم تتأخر، عدا الموظفين في المنطقة الشرقية، وذلك بسبب صعوبة الوصول إليهم، والقيام بعمليات التحويل وعليه فإن الموظف يقبض مستحقاته في الفترة ما بين ٥ إلى ١٠ الشهر.